

أشرف سالمان: الحضور القوي لمنتدى إفريقيا يعكس الأمن المصري واستقراره الخبر

وكالة أنباء الشرق الأوسط

أعلن أشرف سالمان وزير الاستثمار أن الحضور القوي لمنتدى التجارة والاستثمار في إفريقيا يعكس للإعلام الخارجي أن مصر آمنة ومستقرة، وأنها على استعداد تام لزيادة التزامها تجاه إفريقيا.

وأوضح وزير الاستثمار - خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم الأحد على هامش المنتدى - أن منتدى إفريقيا الذي عُقد في شرم الشيخ على مدى يومين شارك فيه أكثر من ١٨٠٠ شخص، من بينهم ٤ رؤساء جمهورية، ورئيسي وزراء ممثلين لرؤساء جمهورية، و٣٠ وزيرا بعضهم ممثلين لرؤساء جمهورية، و٥٥٠ شخصية رسمية، و٥٥٠ إعلامي منهم ١٥٠ إعلامي أجنبي، و٢١ هيئة استثمار، ولفت إلى أن هناك توجهات من بعض الدول الكبرى للاستثمار في إفريقيا، ومن بينها الصين وأمريكا خاصة الاستثمار في البنية الأساسية، مشيرا إلى أن حجم استثمارات القطاع الخاص المصري بلغ نحو ٨ مليارات دولار منذ عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٥.

وأوضح سالمان أنه تم إجراء ١٠٠ لقاء بين رجال الأعمال المشاركين، وتم توقيع عدة بروتوكولات ومذكرات تفاهم منها مذكرات تفاهم مع البنك الإفريقي للتنمية، ومذكرة تفاهم مع شركة شنايدر إلكترونيك لإقامة محطة طاقة شمسية في شرم الشيخ، وكذلك إجراء مشاورات لتطوير شركة النصر للاستيراد والتصدير وهو مطلب من بعض الدول الإفريقية، وقال إن هناك اقتراحات بتحويل المنتدى إلى منتدى سنوي، وسيتم دراستها والتنسيق مع الكوميسا لبحث إمكانية إقامته سنويا، لافتا إلى أن إفريقيا لاعب اقتصادي وسياسي هام على مستوى العالم، ويجب أن تأخذ مكانتها اللائقة على الساحة الدولية.

الرأي

* في ظل الأوضاع العالمية الحالية فإن محور التكامل ما بين الدول الإفريقية من خلال سياسات تهتم بتنمية الصادرات يجب أن يكون هدفا أساسيا لتحقيق تنمية حقيقية، إفريقيا تمر بمرحلة كساد اقتصادي وصعوبات تتطلب ضرورة التعاون الإفريقي لمواجهة بطء التنمية في القارة السمراء، بالإضافة إلى مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية وفي ظل ضرورة الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة حتى يصبح النمو الاقتصادي مستداما.

* نؤكد على أن المحرك الأساسي للتنمية في إفريقيا سيكون تبادل اللقاءات وتكثيفها بين الفاعلين الاقتصاديين، وسيتم هذا الأسلوب من تيسير عدة أمور أخرى من بينها استغلال فرص الاستثمار المتاحة داخل البلدان الإفريقية.

* إن انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية الإفريقية يفتح مجالا واسعا أمام منتجاتها بتيسيرات كبيرة على صعيد الجمارك والضرائب وسهولة الانتقال وغيرها، ما يعد فرصة لمضاعفة الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق. كما أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمامها فرصة ذهبية في تصدير منتجاتها للأسواق الإفريقية، مستغلة الجهود التي تبذلها مصر لتوسيع نطاق التعاون مع الدول الإفريقية المختلفة.

* مع تزايد اهتمام القطاع الخاص والاتحادات الصناعية والتجارية في مصر بتوطيد علاقاتها الإفريقية، خاصة وأن الحكومة المصرية وقعت على اتفاقيات تجارية لتسهيل دخول المنتجات المصرية إلى الأسواق الإفريقية، ومنها كينيا وغيرها من دول القارة السمراء، فيجب أن يتم اتخاذ خطوات جادة لتسهيل خطوات نقل البضائع ما بين الدول الإفريقية بقيادة مصر عن طريق إنشاء شبكة طرق برية ونهرية وتدشين خطوط ملاحية وجوية منتظمة وإقامة مراكز لوجستية يمثل المحور الرئيسي لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية.

* نرى أن تحرير التجارة ينبغي أن يكون وسيلة لتحقيق تنمية مستدامة وليس هدفا في حد ذاته. وبالتالي، فإن الهدف لا ينبغي أن يتمثل في تحرير التجارة بل في إرساء سياسات تجارية تركز على الأولويات الوطنية والإقليمية للتنمية وتضمن تحقيق وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع.

(تم الاستعانة في التعليق بأجزاء من تعليقات وتصريحات للمشاركين بالمؤتمر ودراسات سابقة)

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.